مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 07 ديسمبر 2023

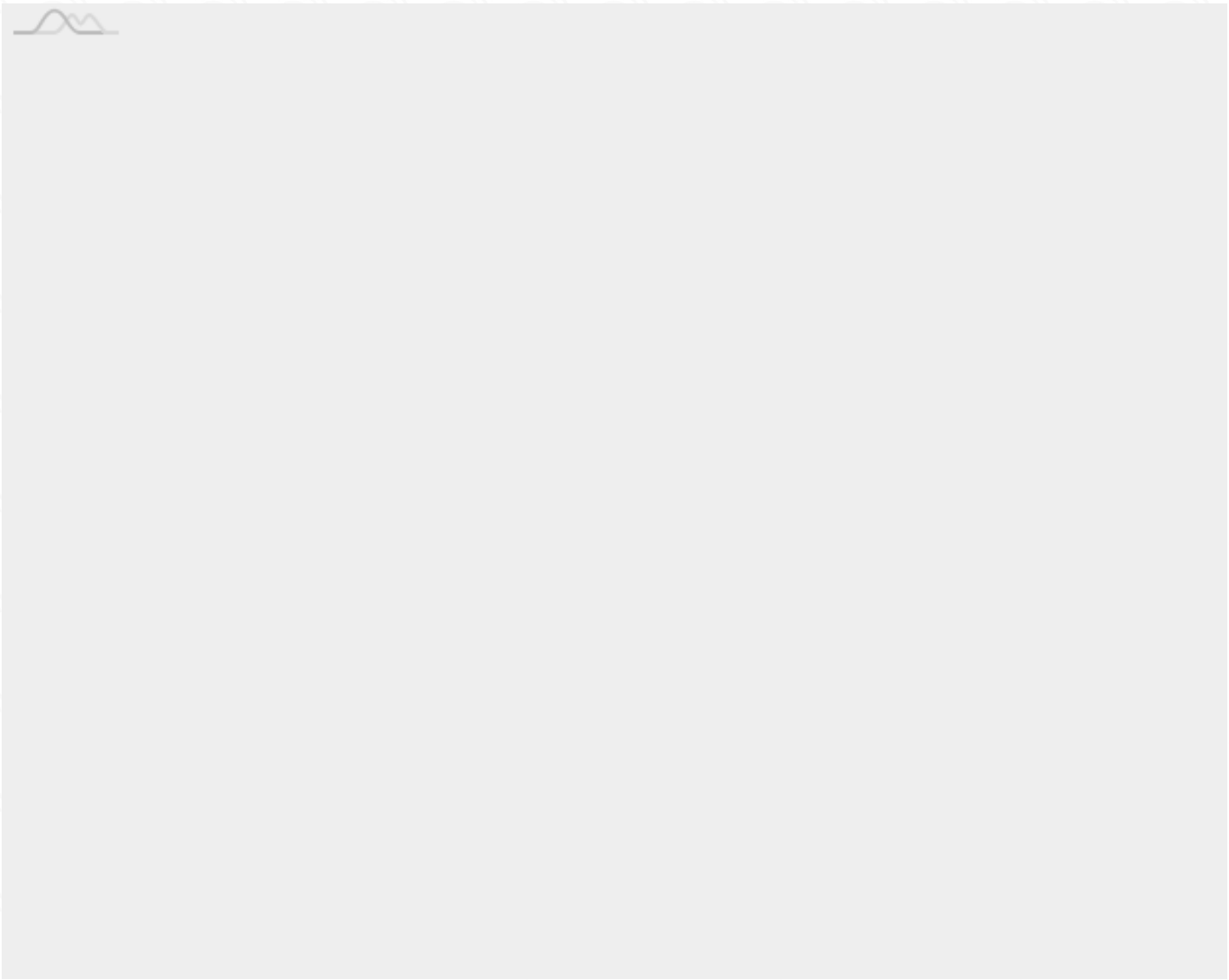

هآرتس: في خانيونس.. الجيش الإسرائيلي يواجه القتال الأكثر ضراوة في حربها حتى الآن

(أمني وعسكري . هآرتس)

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تحليلًا للكاتب عاموس هاريل يسلط الضوء على القتال العنيف الذي يواجهه جيش الاحتلال بينما يحاول تقدمه في خانيونس.

يلفت الكاتب في مستهل تحليله إلى أنه قد يبدو مستغربًا بعض الشيء قول هذا بعد شهرين من الحرب الضارية، لكن القتال في قطاع غزة يتصاعد الآن.

وقد وسع الجيش الإسرائيلي هجومه ليمتد إلى جنوب القطاع، ودخل مدينة خانيونس يوم الثلاثاء.

في غضون ذلك، لا تزال القوات تخوض معارك صعبة في بعض معاقل حماس الأخيرة في شمال القطاع، حيث لا تزال حماس تسيطر عليها.

ووفقًا للصحيفة، فبعد شهرين من القتال في قطاع غزة، يواجه الجيش الإسرائيلي الآن قتالًا أكثر ضراوة أثناء تحركاته في خانيونس.

ويعد القتال الحالي أشد وأكثر تعقيدًا مما كان عليه في جولات الصراع السابقة بين إسرائيل والمسلحين الفلسطينيين في غزة. وتواجه القوات الإسرائيلية عبوات ناسفة وصواريخ مضادة للدبابات ومعارك بالأسلحة النارية من مسافة قريبة أثناء تحركها في جنوب غزة.

ويشير الكاتب إلى أن هيئة الأركان العامة الأمريكية والجيش الإسرائيليعتقدون أن نتنياهو يتصرف بدوافع سياسية.

ذا ميرور: اصطدام حاوية شحن بقناة السويس بجسر

(اقتصاد . صحيفة ديلي ميرور)

اهتمت الصحافة الأجنبية بحادث اصطدام سفينة الحاويات وان أورفيوس بجسر في قناة السويس.

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة ذا ميرور البريطانية عن هيئة قناة السويس، قولها إنها تتعامل مع توقف الملاحة في الممر الشرقي من القناة بعد اصطدام سفينة حاويات بجسر عائم.

لكن هيئة قناة السويس أكدت في وقت لاحق أن الحادث لا يؤثر على حركة المرور على طول القناة، وهي ممر مائي يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر ويمتد لمسافة أكثر من 120 ميلًا. واستغرق تشييدها عقدًا من الزمن في القرن التاسع عشر قبل افتتاحها في عام 1869. وبالتالي، سيستمر الشحن كالمعتاد.

وكان يُعتقد في البداية أن الحادث سيتسبب في تعطيل شديد لحركة المرور على طول قناة السويس، لكن السلطات عالجت هذه المخاوف منذ البداية.

وقالت الهيئة في بيان لها إن زوارق القطر كانت تعمل على قطر سفينة وان أورفيوس التي تعرضت لعطل في دفتها أثناء عبورها القناة في طريقها من سنغافورة إلى هولندا.

ووقعت الحادثة في الفرع الشرقي من القناة، التي جرى إنشاؤها كتوسعة في عام 2015.

المونيتور: أردوغان يحذر من أن إسرائيل ستدفع الثمن إذا استهدفت حماس في تركيا

(أمني وعسكري . المونيتور)

سلط تقرير لموقع المونيتور الضوء على رد فعل الرئيس التركي على التهديدات الإسرائيلية بملاحقة أعضاء حماس في تركيا.

وقال الموقع الأمريكي إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وجه يوم الأربعاء تحذيرًا قويًا ضد إسرائيل في أعقاب تصريحات رئيس الشاباك رونين بار بشأن ملاحقة قادة حماس في تركيا، قائلًا إن إسرائيل «ستدفع الثمن» إذا استهدفت النشطاء الفلسطينيين في بلادهم.

ونقل عن أردوغان قوله على متن طائرته لدى عودته من قطر يوم الثلاثاء «إذا تجرأوا على اتخاذ مثل هذه الخطوة ضد تركيا، فسوف يدفعون الثمن بطريقة لن تتمكن من الوقوف على أقدامهم مرة أخرى. أولئك الذين يحاولون مثل هذا الشيء يجب أن يتذكروا أن العواقب ستكون وخيمة للغاية».

واضاف: «لا يوجد احد في العالم لا يعرف التقدم الذي حققته تركيا في مجالي الاستخبارات والأمن. نحن لسنا دولة تأسست أمس. لا ينبغي لأحد أن ينسى ذلك».

وكانت الإذاعة الإسرائيلية العامة كان قد بثت يوم الاثنين تسجيلًا سمع فيه بار يقول إن إسرائيل ستلاحق قادة حماس أينما كانوا. وأضاف: «لقد حددت لنا الحكومة هدفًا وهو القضاء على حماس، ونحن مصممون على القيام بذلك... في غزة والضفة الغربية ولبنان وتركيا وقطر».

ويلفت الموقع إلى أن التعهد الإسرائيلي أثار تحذيرًا علنيًا نادرًا من جانب المخابرات التركية. وحذرت مصادر استخباراتية تركية تحدثت إلى وكالة الأناضول الحكومية نظرائهم الإسرائيليين من أن أي محاولة لتنفيذ عملية غير قانونية على أراضيها سيكون لها «عواقب وخيمة».

الجارديان: بايدن يندم الآن لدعمه القوي لنتنياهو - يجب أن يتصرف قبل فوات الأوان

(إقليمي ودولي . الجارديان)

نشرت صحيفة الجارديان مقالًا للكاتب سايمون تيسدال ينتقد موقف الرئيس الأمريكي جو بايدن من الحرب في غزة ودعمه القوي لإسرائيل.

يلفت الكاتب في مستهل مقاله إلى أن جو بايدن يواجه إشكالة بنيامين نتنياهو – وكيفية تعامله معها تصبح أكثر إلحاحًا مع كل يوم وحشي ودموي يمر في حربة في غزة، مشيرًا إلى أن حياة آلاف الفلسطينيين معلقة بالإجابة على هذا السؤال. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالآمال في وقف هذه الحرب المدمرة للغاية والتي تمتد إلى ما هو أبعد من غزة، وفي إحراز تقدم نحو السلام الدائم.

ويضيف الكاتب إن قصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد الهدنة والاجتياح البري لجنوب غزة يبدو أكثر «جحيمًا»، على حد تعبير مسؤول في الأمم المتحدة، من الفوضى العشوائية في الشمال التي سبقت التحرك جنوبًا.

ويتمتع الرئيس الأمريكي بالنفوذ والتأثير المحتملين لكبح جماح نتنياهو وهو ما لا يتمتع به القادة الأوروبيون والعرب. ويتعين على بايدن أن يأخذ زمام المبادرة.

كان من الواضح قبل وقت طويل من هجمات حماس أن نتنياهو وبايدن كانا بالكاد يتحدثان. وقد حجبت إدارة بايدن دعوة البيت الأبيض المعتاد بعد انتخابات الخريف الماضي، والتي أوصلت تحالف نتنياهو اليميني المتشدد إلى السلطة.

وكان السبب الرئيس هو قلق بايدن من السياسات المتطرفة المعادية للفلسطينيين التي تتبناها الحكومة الجديدة، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة. ومع ذلك، عندما هاجمت حماس، نحى بايدن الخلافات جانبًا، لأنه تعامل معه بشرف.

كان خطأه، أو ربما خداعه الذاتي المتعمد، هو الاعتقاد بأن نتنياهو كان رجلًا بالقوة نفسها. واقترح بايدن على الفور مساعدات عسكرية بقيمة 14 مليار دولار، ونشر مجموعات قتالية لحاملات الطائرات وتوجه إلى تل أبيب. وأعرب عن تعاطفه وتضامنه ودعمه لإسرائيل ولنتنياهو.

مع ذلك، فقد فسر نتنياهو هذا العرض للدعم على أنه تفويض مطلق لفعل كل ما يحلو له في ملاحقة حماس في غزة. ويتمثل «إنجازه» الرئيس حتى الآن، بالنظر إلى أن حماس لم تُهزم بعد، هو مذبحة لم يسبق لها مثيل للمدنيين الفلسطينيين، إذ بلغ إجمالي القتلى حوالي 16000.

تحول بطيء

بعد التشكيك في البداية في الحجم الهائل للمذبحة، قام بايدن ببطء - ببطء شديد - بتعديل موقفه، وأصدر دعوات شديدة اللهجة على نحو متزايد للتناسب، والوصول إلى المساعدة الإنسانية، واحترام القانون الدولي.

ويشير الكاتب إلى أن بايدن يستجيب جزئيًا للضغوط العربية والمخاوف من حرب أوسع، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الفزع المتزايد بين الديمقراطيين والناخبين الأصغر سنًا بشأن تصرفات نتنياهو. لكن يبدو أنه صُدم حقًا. هذه ليست إسرائيل التي عرفها ودعمها لعقود في الكونجرس.

ومع ذلك، فإن نتنياهو وجنرالاته، بينما يزعمون أنهم يستمعون إلى بايدن، ليسوا كذلك حقًا. وقد أدى استهدافهم المرعب بعد الهدنة لخان يونس، أكبر مدينة في جنوب غزة والقاعدة المفترضة لزعيم حماس يحيى السنوار، إلى سقوط ضحايا جماعيين مرة أخرى.

وقال أنتوني بلينكين، وزير الخارجية الأمريكي، لنتنياهو الأسبوع الماضي إن واشنطن تفقد صبرها. وقال «الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين والنزوح بالحجم الذي رأيناه في شمال غزة يجب عدم تكرارها في الجنوب».

رددت نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس في دبي مطالبة بلينكين بأن تتوقف إسرائيل عن خرق القانون الدولي، وهو ما تفعله بشكل واضح على أساس يومي. وحذر وزير الدفاع لويد أوستن نتنياهو من أنه «يستبدل هزيمة استراتيجية بالنصر التكتيكي» بدفع الفلسطينيين إلى أحضان حماس.

مصالح نتنياهو الذاتية

ويضيف الكاتب أن نتنياهو من حقه مقاومة النصائح الخارجية، حتى من صديق وشريك إسرائيل العسكري والدبلوماسي والمالي الذي لا غنى عنه. لكن هذا منطقي فقط إذا كان يخدم مصلحة إسرائيل. وهذا هو الجوهر. ولكن منذ بداية هذه الأزمة، وضع نتنياهو، كالعادة، مصالحه الشخصية والسياسية أمام مصالح بلاده.

بعد الإشراف على أسوأ فشل أمني منذ 56 عامًا، يأمل نتنياهو في إنقاذ سمعته ووظيفته من خلال إجراء حرب ناجحة - ويفضل أن تكون طويلة. وفي الوقت الحالي، يرفض نتنياهو عمدًا حث الولايات المتحدة على تجنب التكتيكات التي من شأنها أن تتسبب في خسائر إضافية ضخمة في جنوب غزة.

ورغم رفض الجيران العرب والمجتمع الدولي، يريد نتنياهو إنشاء منطقة عازلة دائمة في غزة المكتظة. مفضلًا الاحتلال العسكري المفتوح، يرفض نتنياهو رفضًا قاطعًا وجهة نظر بايدن بأن السلطة الفلسطينية هي الأفضل لتولي مسؤولية غزة بعد الحرب ويسخر من الحديث عن إحياء حل الدولتين.

علاوة على كل ذلك، فإنه يتجاهل، بل ويغازل، خطر التصعيد الإقليمي الأوسع - وهو الكابوس الذي تخشاه واشنطن أكثر. ومنذ انتهاء هدنة غزة يوم الجمعة، اندلعت أعمال عنف ذات صلة بشكل متوقع من جديد من الضفة الغربية وجنوب لبنان إلى البحر الأحمر.

تحرك مطلوب

ويتابع الكاتب: قد يحسب نتنياهو أن هناك ميزة سياسية في القدرة على الادعاء بأنه «وقف» في وجه الأمريكيين. ويجب على بايدن أن يحرمه بسرعة من هذه الفكرة - والفكرة الأكبر والخبيثة القائلة بأنه يمكنه الاستمرار في متابعة حرب تعاقب جماعيًا السكان العزل، والتي تضر على نحو متزايد بالمصالح الأمريكية والغربية، وهذا يضر بأمن إسرائيل على المدى الطويل.

لا يمكن لبايدن الاستمرار في التراجع أو الاختباء خلف مسؤوليه. ويجب أن يتدخل شخصيًا - ويرسم خطًا. ويحتاج بايدن إلى التوقف عن التوسل والتذمر، وتوضيح التكاليف الملموسة لهذا المسار المتهور (بما في ذلك العقوبات الأمريكية المطروحة)، والتحدث مباشرة، كما فعل في أكتوبر، إلى الإسرائيليين والأغلبية المناهضة لنتنياهو والرافضة للتطرف. ومن بين البدائل المحتملة لرئيس الوزراء يائير لابيد وبيني غانتس.

ويختم الكاتب بالقول إن نتنياهو ليس شخصًا لائقًا لقيادة إسرائيل في هذه الأزمة. ولا يهتم بعدد الأشخاص الذين

يموتون، طالما أن سلطته باقية. ومن خلال توظيفه لذكرى ضحايا أكتوبر باعتبارها سلاحًا وتعريضه الرهائن المتبقين للخطر، فإنه يجذب الإسرائيليين إلى طريق مسدود مميت فوق جثث سكان غزة المكدسة.

واشنطن بوست: حماس خدعت إسرائيل وأعطتها شعورًا زائفًا بالهدوء

(أمني وعسكري . واشنطن بوست)

استعرض تقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست أعدّته شيرا روبين ما كشفه ضابط استخبارات حول تخطيط حماس المسبق لهجومها على إسرائيل في 7 أكتوبر وكيف خدعت الحركة إسرائيل.

نقلت صحيفة واشنطن بوست عن ضباط المخابرات الإسرائيلية لمجموعة صغيرة من الصحفيين هذا الأسبوع أن حماس أمضت أكثر من عام في التخطيط لهجومها التاريخي على إسرائيل، بعد خطط معركة مبنية على مواد مفتوحة المصدر واستخبارات رفيعة المستوى.

وقالت الصحيفة إن تعقيد الهجوم، والأدلة المتزايدة على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى من جانب حماس، يلقي ضوءًا جديدًا على مدى قدرة جهاز استخبارات الجماعة على الوصول للمعلومة وغطرسة إسرائيل بشأن قُدراتها الأمنية.

ولفتت الصحيفة إلى أنه وحتى موقع الإحاطة يوم الاثنين كان معبرًا: مقر العمشات، وهي وحدة استخبارات كانت موجودة سابقًا داخل الجيش الإسرائيلي مكلفة بجمع الوثائق والمواد التقنية الأخرى ذات الصلة بالحرب.

وحل الجيش وحدة عمشات قبل خمس سنوات، بحسب الجيش الإسرائيلي. وقال شخص مطلع على الوحدة، تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته لمناقشة مسائل أمنية حساسة: «لقد قررت إسرائيل أنها ضجرت من الحرب». وجرى إحياؤها بعد يوم 7 أكتوبر، وهو اليوم الأكثر دموية في تاريخ البلاد، عندما قُتل 1200 شخص.

هجوم مذهل

وأوضحت الصحيفة أن الهجوم أذهل الإسرائيليين، الذين أكد لهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والقادة العسكريون، لسنوات عديدة، أن حماس قد رُدعت، وأن مقاتليها عزلوا في سياج أمني داخل غزة. لكن في مختلف أنحاء الجيش الإسرائيلي، حذر المحللون منذ أشهر من حدوث هجوم متعدد الجوانب: تسلل غير مسبوق إلى إسرائيل عن طريق البر والجو والبحر.

وقال ضباط المخابرات الإسرائيلية إن عديدًا من المقاتلين الثلاثة آلاف الذين اقتحموا السياج الحدودي الإسرائيلي مع غزة، الذي تبلغ تكلفته مليار دولار، مع بزوغ فجر يوم 7 أكتوبر، كانوا يحملون خطط معركة بتعليمات محددة.

وتضمنت بعضها خططًا لضرب قواعد عسكرية في أقصى الشمال مثل رحوفوت وفي الشرق حتى بئر السبع، بالإضافة إلى موقعين – يحملان الرمز النقطتين 103 و106 – في عمق البحر المتوسط.

وقال ضابط في الجيش الإسرائيلي في مقر عمشات، تحدث بشرط عدم الكشف عن هويته وفقا للبروتوكول

العسكري: «لا نعرف ماذا أرادوا هناك». وقد أمضى فريقه الشهرين الماضيين في فحص أجهزة الكمبيوتر والدفاتر والنشرات ومعدات الاتصالات.

جاء المقاتلون إلى إسرائيل ومعهم خطط قتالية مفصلة تتضمن خرائط للهياكل الداخلية للقواعد العسكرية والمدن الاستيطانية، وقوائم واسعة من الأسلحة والمعدات التي تستخدمها كل وحدة من وحداتها، وقوائم مرجعية لقتل وأسر الرجال والنساء والأطفال.

تجاهل التحذيرات

وتضيف الصحيفة أن خطط المعركة تؤكد ما كان الجنود الأفراد في وحدات منفصلة عبر الجيش الإسرائيلي يحذرون منه منذ أشهر، وفي بعض الحالات لأكثر من عام – وهو أن المسلحين لم يجروا مجرد تدريبات عبر الحدود في غزة، كما ادعى عديد من قادة الجيش الإسرائيلي، لكنهم كانوا يستعدون بنشاط لأكبر عملية عسكرية على الإطلاق.

وقُدمت وثيقة استخباراتية للجيش الإسرائيلي - تحمل الاسم الرمزي «جدار أريحا» - تضم أكثر من 30 صفحة، في مايو 2022 إلى أهارون هاليفا، رئيس مخابرات الجيش الإسرائيلي، وإليعازر توليدانو، رئيس القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، حسبما أفادت الإذاعة الإسرائيلية العامة كان الأسبوع الماضي.

ولم يحدد العرض التقديمي تاريخًا للهجوم. لكن ضباط المخابرات فهموا أن حماس كانت تخطط لإطلاق قواتها في يوم السبت، السبت اليهودي، أو في عطلة يهودية، عندما يكون هناك عدد أقل من الجنود لحراسة الحدود.

وكانت التفاصيل الأخرى ذات بصيرة مخيفة: الهجوم سيتضمن وابلًا أوليًا من الصواريخ لتكون بمثابة غطاء لاقتحام المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية، وستُستخدم الطائرات المسيرة والقناصة لتعطيل كاميرات المراقبة، وفقًا لأيالا حسون، صحفية من كان.

ولم يعلق هاليفا ولا توليدانو على وثيقة جدار أريحا التي نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرا عن وجودها لاحقا.

وأكد ضابط أمن لصحيفة واشنطن بوست، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، أن استخبارات الجيش الإسرائيلي جمعت أدلة على وجود خطط لهجوم واسع النطاق لحماس منذ أكثر من عام.

وقال إن الجيش أصدر في أبريل إنذارًا داخليًا بشأن تسلل لحماس يستهدف الكيبوتسات القريبة من قطاع غزة، مستشهدًا بأدلة ملموسة على أن العملية من المرجح أن تشمل مئات المسلحين.

وقال ضابط الأمن إنه في أغسطس، قبل أسابيع من الهجوم، أشارت معلومات استخباراتية جديدة إلى هجوم وشيك.

وقال: «لقد زاد الجيش الإسرائيلي من جاهزيته ويعتقد أنهم أوقفوه. إنهم يرون الآن أن ذلك كان جزءًا من خداع حماس».

وتجاهلت القيادات التحذيرات مرة أخرى. ولم تُخطر المجتمعات المحلية على الجانب الإسرائيلي من الحدود مطلقًا.

وأصدرت السلطات الأمنية الإسرائيلية تصاريح لإقامة مهرجان نوفا الموسيقي على بعد أميال قليلة من حدود غزة؛ وقد لقى 364 شخصًا مصرعهم فى المهرجان واحتُجز العشرات كرهائن يوم 7 أكتوبر.

ونقلت الصحيفة عن رامي صموئيل، أحد منظمي الحفل، قوله إن الاعتقاد بأن هناك معلومات ولم يجري إخبارنا بها هو أكثر من مجرد سهو؛ إنها خيانة. ولا يمكن للسهو أن يكلف حياة 1200 شخص.

خداع إسرائيل

لسنوات عديدة، حسب ما تضيف الصحيفة، ادعت حماس، في تصريحاتها العامة ودبلوماسيتها الخاصة، أنها مهتمة ببناء غزة اقتصاديًا أكثر من اهتمامها بتجديد الصراع مع إسرائيل.

وقال هاليفا في سبتمبر 2022 إنه على الرغم من تورط حماس في أنشطة عسكرية، «إلا أننا نرى أن العمليات التي يجري تنفيذها تجاه إسرائيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح بدخول العمال تمكنها من جلب سنوات من الهدوء».

امتنعت حماس إلى حد كبير عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل بعد عام 2021. وفي مايو، ظلت على الهامش بينما انخرطت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وهي جماعة مسلحة أصغر في غزة، في صراع قصير الأمد مع إسرائيل.

وفي الأشهر الأخيرة أيضًا، نُظمت مظاهرات كبيرة عند السياج في غزة لتعويد الجيش الإسرائيلي على رؤية الحشود على الحدود، وعلى نطاق أوسع، «لتهدئة إسرائيل وجعلها تشعر بالرضا عن النفس»، كما قالت ميري آيسين، مسؤولة استخبارات كبيرة سابقة في الجيش الإسرائيلي.

وقالت آيسين إن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وعديد من حلفاء إسرائيل، كانوا أكثر اهتمامًا بحزب االله، الجماعة المسلحة المدعومة من إيران في الشمال والتي أعلنت في عام 2018 عن خططها للسيطرة على منطقة الجليل.

وقالت: «كانت هناك خطط تؤخذ على محمل الجد - كانت في الشمال، مع حزب االله».

سعى نتنياهو إلى النأي بنفسه عن الفشل الاستخباراتي. ولم يعلق مكتبه على ما إذا كان رئيس الوزراء على علم بخطة معركة حماس المبينة في «جدار أريحا».

وكان بعض الجنود الذين حاولوا دق ناقوس الخطر من بين أول من قُتلوا صباح الهجوم.

قُتل العقيد أساف حمامي، 41 عامًا، قائد اللواء الجنوبي في فرقة غزة، وهو يقاتل مسلحين في كيبوتس نيريم. يوم السبت، غير الجيش الإسرائيلي وضعه من «مفقود» إلى «مقتول أثناء القتال» وأبلغ أسرته أن حماس تحتجز جثته في قطاع غزة.

وقالت والدته، كلارا، إن محاولات ابنها لتحذير الجيش بشأن ما سيأتي جرى تجاهلها مرارًا.

وقالت والدته وهي تشيد به في مقبرة عسكرية في تل أبيب يوم الاثنين «لقد حذرتَ ونبهتَ وقلتَ لهم رأيتُ ما على وشك الحدوث ولا ينبغي أن نشعر بالغطرسة. كان هناك من قال لكم. لقد رأيت الأسوأ فقط. ثم جاء الأسوأ، في ذلك السبت الأسود، في 7 أكتوبر».

نيويورك تايمز: حرب غزة توسع الفجوة بين الحكام العرب وشعوبهم

(إقليمي ودولي . نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريرًا لمراسلتها في المنامة فيفيان نيريم تُسلط الضوء فيه على الفجوة المتزايدة بين الحكام العرب وشعوبهم بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة.

تستهل الكاتبة تقريرها بالإشارة إلى الاحتجاجات المتواصلة في البحرين دعمًا للفلسطينيين وضد الاعتداءات الإسرائيلية في غزة، والتي تناشد حكومتهم الاستبدادية المتحالفة مع الولايات المتحدة طرد السفير الإسرائيلي الذي عُين قبل عامين، بعد أن أقامت البحرين علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وتلفت الصحيفة إلى أن البحرين شهدت تدفقًا للدعم الشعبي للفلسطينيين وتصاعدًا في العداء تجاه إسرائيل منذ بدء الحرب.

فجوة تتسع

ووفقًا للصحيفة، وفي حين كان هناك انفصال منذ فترة طويلة بين عديد من الدول العربية ومواطنيها بشأن نهجها تجاه القضية الفلسطينية، فقد سلطت الحرب الضوء على هذه الفجوة على نحو حاد منذ سنوات. وفي عديد من الاحتجاجات في جميع أنحاء المنطقة، ذهب الناس إلى ما هو أبعد من إدانة إسرائيل إلى الهتاف الداعم لحماس وانتقاد حكوماتهم.

وفي المغرب والأردن، تظاهر الآلاف لمطالبة دولهم بقطع العلاقات مع إسرائيل. وفي القاهرة، تجمع المتظاهرون المؤيدون للفلسطينيين في ميدان التحرير، حيث بدأت انتفاضة الربيع العربي في مصر، وأحيوا الصرخة الثورية من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

وفي البحرين، قال المتظاهرون إنه بالإضافة إلى الشعور العميق بالهوية العربية والإسلامية المشتركة، فقد رأوا روابط بين التحرير الفلسطيني وتحررهم من القمع السياسي.

لعقود من الزمن، رفضت معظم الحكومات العربية إقامة علاقات مع إسرائيل قبل إنشاء الدولة الفلسطينية. لكن هذه الحسابات تغيرت في السنوات التي سبقت الحرب، إذ قام القادة الاستبداديون بموازنة الرأي العام السلبي تجاه إسرائيل مقابل الفوائد الاقتصادية والأمنية للعلاقة – والتنازلات التي قد ينتزعونها من الولايات المتحدة، الحليف الأكبر لإسرائيل.

تريد حكومة البحرين أن يُنظر إليها على أنها صوت الاعتدال في الولايات المتحدة، وهي تستخدم بشكل متزايد علاقتها الجديدة مع إسرائيل لتشكيل هذا التوجه.

رفض اتفاقيات التطبيع

وفي عام 2020، أقامت البحرين والإمارات العربية المتحدة والمغرب علاقات مع إسرائيل في صفقات توسطت فيها إدارة ترامب والمعروفة باسم اتفاقيات إبراهام، لتنضم بذلك إلى مصر والأردن، اللتين أبرمتا اتفاقيات سلام مع إسرائيل منذ عقود.

وقد احتفلت الحكومات الغربية التي طالما دعمت الأسر الحاكمة في المنطقة بهذه الصفقات، وفي سبتمبر، وقعت الحكومة البحرينية اتفاقية أمنية شاملة مع إدارة بايدن.

لكن استطلاعات الرأي أظهرت أن معظم المواطنين العرب العاديين ينظرون بشكل متزايد إلى إقامة علاقات مع إسرائيل بشكل قاتم.

وتشير الصحيفة إلى أن القضية الفلسطينية ومعارضة إسرائيل توحد البحرينيين عبر الخطوط الطائفية والسياسية – السنة والشيعة، واليساريين العلمانيين والإسلاميين المحافظين، صغارًا وكبارًا. وعندما سُئلوا في استطلاع للرأي قبل الحرب عن تأثير اتفاقيات إبراهام على المنطقة، أجاب 76% من البحرينيين بأنها سلبية.

وقال عبد النبي العكري، الناشط البحريني في مجال حقوق الإنسان البالغ من العمر 60 عامًا، إن الاتفاقات فُرضت ضد إرادة الشعب.

وسحقت البحرين انتفاضة الربيع العربي عام 2011 بمساعدة القوات السعودية والإماراتية. كما أنها تستضيف إحدى أهم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة.

وردًا على سؤال حول الرأي العام السلبي تجاه اتفاقيات إبراهام، قال بريت ماكغورك، أحد كبار مسؤولي البيت الأبيض في الشرق الأوسط، خلال مؤتمر المنامة الذي عقد في البحرين إنه يركز على الأزمة الحالية. ولكن أبعد من ذلك، قال، إن صناع السياسة الأمريكيين ما زالوا ملتزمين بدمج إسرائيل وجيرانها.

قبل الحرب، كان البيت الأبيض يجري محادثات مع المملكة العربية السعودية حول صفقة معقدة تعترف بموجبها المملكة، أقوى دولة عربية، بإسرائيل.

وقال ماكغورك إن واشنطن لن نسمح لما فعلته حماس في 7 أكتوبر بأن يعرقل هذا المسار بشكل دائم.

لكن بعض الفلسطينيين يخشون من أن يؤدي الاتفاق السعودي الإسرائيلي إلى تقويض نضالهم من أجل إقامة الدولة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول بحريني كبير تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته قوله إن حكومته تعتقد أن إسرائيل موجودة لتبقى، وأن شعوب المنطقة يجب أن تتعايش. وأضاف أن البحرين تشعر بالقلق من تأجيج الحرب للغضب والتطرف. وقال إنه يجب حماية اتفاقيات إبراهام كأداة لإحلال السلام.

ولكن عندما سئل عن الفجوة بين القادة العرب والرأي العام، لم يتناول المسؤول السؤال بشكل مباشر. وبدلًا من ذلك، قال إن البحرين تعتقد أن الوضع في غزة كارثي وتبذل كل ما في وسعها لتعزيز السلام.

من جانبه، رفض الأمير تركي – رئيس المخابرات السعودية السابق – فكرة أن بناء العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل من شأنه أن يحقق السلام، واصفا إياها بالوهم الإسرائيلي والأمريكي والأوروبي.

ستراتفور: ماذا تعني ولاية أخرى للسيسي لمصر؟

(اقتصاد . ستراتفور)

نشر مركز «ستراتفور» للدراسات الإستراتيجية والأمنية تقريرًا يستشرف الآفاق السياسية والاقتصادية لمصر في ظل

ولاية ثالثة متوقعة للسيسي في السلطة.

ويتوقع المركز الأمريكي أن إعادة انتخاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، المتوقعة على نطاق واسع، ستمنحه الحرية لمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات العملية مع إسرائيل، فضلًا عن التدابير الرامية إلى تنمية قطاعي السياحة والطاقة في البلاد.

ومن المرجح جدًا أن يفوز السيسي بولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في مصر في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر - والتي ستكون أول انتخابات على مستوى البلاد منذ عام 2018 - وذلك بفضل حملة القمع الشاملة التي تشنها حكومته على مرشحي المعارضة وأنصارها، إلى جانب ترسيخها حواجز إدارية. الأمر الذي أدى إلى إثناء المرشحين المحتملين عن الانضمام إلى السباق الانتخابي.

ويحتفظ السيسي بدعم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يؤثر بشكل كبير على المرشحين الذين يمكنهم الترشح للمناصب. لكنه فقد بعض الدعم بين الناخبين المصريين وسط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد. ومن شأن الفوز بإعادة انتخابه بفارق كبير أن يُمكّن السيسي من الادعاء بأن لديه تفويضًا شعبيًا لسن السياسات التي تعهد باتباعها خلال فترة ولايته الثالثة، بما في ذلك الإصلاحات المؤلمة المحتملة لتحقيق الاستقرار في اقتصاد البلاد المنهك.

بعد تعديل دستوري في عام 2019 مدد فترة الولاية الرئاسية إلى ست سنوات، أصبح السيسي مؤهلًا لولاية ثالثة لأنه لم يشغل منصب الرئيس بشكل تراكمي لمدة 12 عامًا وقت الانتخابات.

وفي حين فاز السيسي بالانتخابات الرئاسية في عامي 2014 و2018 بنسبة 97% من الأصوات، إلا أن إقبال الناخبين انخفض بين الدورتين الانتخابيتين. ومن المتوقع أن يشارك عدد أقل من المصريين في انتخابات عام 2023 بسبب خيبة الأمل من النظام السياسي في بلادهم.

الانتخابات المقبلة

ويلفت التقرير إلى أن برنامج حملة السيسي يركز على الأمن القومي والتنمية، وتظهر التعليقات الأخيرة للرئيس بعض التناقض بشأن الصعوبات المالية التي يواجهها المواطنون المصريون، فضلًا عن الاستعداد لتنفيذ إجراءات تقشفية مؤلمة. على سبيل المثال، قال السيسي في خطاب ألقاه خلال حملته الانتخابية في سبتمبر: «إذا كان ثمن تقدم الأمة وازدهارها هو الجوع والعطش، فلن ناكل أو نشرب».

ومن بين المنافسين للسيسي في الانتخابات فريد زهران، رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحازم عمر، رئيس حزب الشعب الجمهوري، وعبد السند يمامة، رئيس حزب الوفد الجديد. ويدعو برنامجا زهران وعمر إلى الانفتاح السياسي وحقوق الإنسان، بينما يركز برنامج يمامة على الإصلاح الاقتصادي للحد من التضخم وسد عجز الموازنة وزيادة احتياطيات مصر من النقد الأجنبي. ومن غير المتوقع أن يشكل أي من مرشحي المعارضة تهديدًا جديًا لإعادة انتخاب السيسي.

قررت الحكومة المصرية إجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر بدلًا من الموعد الأصلي في مارس، لتسريع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات تخضع لرقابة صارمة في مصر، فمن المحتمل أن تكون المخاوف من حدوث اضطرابات تسبق الانتخابات بسبب تدهور الظروف الاقتصادية في البلاد قد أخذت في الاعتبار أيضًا في قرار إجراء الاقتراع مبكرًا.

أزمات متفاقمة

ويشير التقرير إلى أن الانتخابات الرئاسية ستجرى على خلفية أزمة تكاليف المعيشة والمخاوف الأمنية المتزايدة المرتبطة بالحرب المستمرة بين حماس وإسرائيل في غزة. وأدت التداعيات العالمية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية المستمرة في مصر من خلال زيادة تكلفة واردات الغذاء والوقود، مما أدى إلى تآكل احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي.

وقد بلغ معدل التضخم في البلاد نسبة مذهلة بلغت 39.7% في شهر سبتمبر، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 72% خلال العام الماضي. كما أدى زيادة الإنفاق على بناء الطرق ومشاريع البنية التحتية الكبيرة (بما في ذلك عاصمة جديدة خارج القاهرة وتوسيع قناة السويس)، إلى جانب ارتفاع تكاليف الاقتراض العالمية، إلى تضخم مستويات الدين الخارجي لمصر، والتي بلغت أكثر من 165 مليار دولار في ديسمبر 2022. - ارتفاعًا من 40 مليار دولار في عام 2015.

وعلى هذه الخلفية، انخفض التصنيف الائتماني للبلاد، الأمر الذي أدى إلى ردع الاستثمار الأجنبي أيضًا. وفي الوقت نفسه، أدت أزمة الطاقة المستمرة إلى تفاقم الصعوبات المالية التي تواجهها مصر، مدفوعة بانخفاض توافر المواد الخام وارتفاع الطلب. وأدى انقطاع التيار الكهربائي اليومي المدمر إلى انخفاض الإنتاجية التجارية والصناعية وأثار انتقادات عامة.

وعلاوة على هذه المشاكل الاقتصادية، أثارت الحرب بين حماس وإسرائيل المخاوف في مصر بشأن احتمال تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى البلاد من غزة المجاورة. كما عانت مصر من أضرار جانبية منذ بدء الصراع في 7 أكتوبر.

ويعيش ما يقرب من ثلث مواطني مصر البالغ عددهم 112 مليون نسمة حاليا في فقر. وقد تراوح معدل البطالة في البلاد حول 7%، في حين انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بشكل مطرد منذ عام 2011.

وفي 3 نوفمبر، أعلنت الحكومة المصرية عن زيادة بنسبة 14.3% في أسعار البنزين المحلية، في محاولة لخفض الطلب على واردات الوقود المكلفة.

وخفضت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيف مصر إلى Caa1 في 5 أكتوبر، مستشهدة بالالتزامات القائمة المتمثلة في «ارتفاع المخاطر الائتمانية». وبالمثل، خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لمصر إلى منطقة غير مرغوب فيها في نوفمبر.

تلبية شروط الصندوق الدولي

وأضاف التقرير أن إدارة السيسي، ولكي تحصل على التمويل اللازم من صندوق النقد الدولي، سوف تنفذ على الأرجح إصلاحات اقتصادية لا تحظى بشعبية - بما في ذلك تخفيض قيمة العملة مرة أخرى - بعد فترة وجيزة من إعادة انتخابها.

وفي ديسمبر 2022، حصلت مصر على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي بشرط تنفيذ إصلاحات لتحقيق استقرار اقتصادها، بما في ذلك سعر صرف مرن وإجراءات تهدف إلى خفض الدين الخارجي وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. كما اشترط الصندوق الحصول على شرائح قروض بقيمة 700 مليون دولار وحزم إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار أن تقوم مصر ببيع أصول مملوكة للدولة، وهو ما أنجزته إدارة السيسي جزئيًا.

ووافق صندوق النقد الدولي على دمج مراجعته الأولى والثانية لحزمة الإنقاذ بعد أن سنت القاهرة فقط بعض الإصلاحات المتوقعة، ولكن إذا نجحت المراجعة، فستتمكن البلاد من الوصول إلى أموال إضافية حاسمة. وعلى

الرغم من أن مصر تتلقى أشكالًا أخرى من التمويل الخارجي، فمن غير المرجح أن يستمر المقرضون في منح البلاد الأموال ما لم توائم سياستها الاقتصادية مع إصلاحات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار.

ولتأمين التمويل الخارجي المطلوب، ستحاول إدارة السيسي الإشارة إلى التزامها بالاستقرار الاقتصادي بعد وقت قصير من تأمين فترة ولايتها الثالثة. ولتحقيق هذه الغاية، من المرجح أن تخفض القاهرة قيمة العملة في أوائل العام المقبل، من أجل موازنة مدفوعاتها الخارجية، وبالتالي زيادة فرصها في إجراء مراجعة ناجحة لصندوق النقد الدولي.

ومن شأن المزيد من تخفيض قيمة الجنيه أن يقلل من تكلفة الصادرات المصرية، الأمر الذي سيساعد القاهرة على سداد التزامات ديونها الخارجية وتجديد احتياطياتها من النقد الأجنبي من خلال زيادة الطلب العالمي على السلع المصرية الرخيصة. لكن تخفيض قيمة العملة مرة أخرى من شأنه أن يجعل الواردات أكثر تكلفة، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين المصريين.

ورغم أن احتمالية الاحتجاجات غير مرجحة، إلا أنه وفي حال زاد تضخم أسعار الغذاء زيادة كبيرة، فقد يخرج المصريون إلى الشوارع على الرغم من القمع السياسي الذي تمارسه حكومة السيسي للاحتجاج على تدهور مستويات معيشتهم.

وستبيع إدارة السيسي أيضًا أصولًا حكومية إضافية لزيادة احتياطياتها من العملة الصعبة والعملة الأجنبية. ولخفض الإنفاق، ستقلص القاهرة برنامج دعم الوقود وغيره من البرامج المماثلة أيضًا، على الرغم من أن برنامج دعم الخبز في البلاد سيظل على الأرجح قائمًا، ذلك أن المصريين يتحملون تاريخيًا ارتفاع أسعار الوقود بشكل أفضل من ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ومع ذلك، لا يزال من غير المرجح أن تحد الحكومة من الإنفاق على المشاريع العملاقة، المرتبطة بشكل وثيق بالجيش – الداعم الرئيس للسيسي. وفي حين أن القاهرة قد تؤجل بعض المشاريع، فإنها ستتجنب إلغاءها، الأمر الذي قد يخاطر بفقدان الشرعية بين مؤيدي السيسي الرئيسين في أجهزة الأمن في البلاد.

وقد جرى بالفعل تخفيض قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات منذ عام 2022.

وقال رئيس الصندوق السيادي المصري إنه سيبيع سبعة فنادق بحلول نهاية عام 2023، على الرغم من أن هذا قد يمتد حتى عام 2024. وقد باعت مصر حصص أقلية في صناعات النفط والبتروكيماويات والصلب إلى دول الخليج العربي وأنجزت صفقة بقيمة 700 مليون دولار لمجموعة فنادق في يوليو 2023 لصالح كونسورتيوم يضم شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة المصرية.

وفي يناير 2023، أمرت القاهرة بتأجيل المشروعات القومية الجديدة التي تعتمد على العملة الأجنبية، وأعلنت أنه سيُطلب من الوزارات الآن الحصول على موافقة على الإنفاق بالعملة الأجنبية.

أدت الظروف الاقتصادية السيئة إلى خروج المصريين إلى الشوارع في عامي 2019 و2020 على الرغم من التهديد بحملات القمع والاعتقالات الوحشية التي تقوم بها الشرطة. وإذا أدت إجراءات التقشف التي يشترطها صندوق النقد الدولي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية للبلاد، فقد تكون هناك احتجاجات أكثر أهمية، خاصة إذا بدا الخطاب الصادر من القاهرة متناقضًا مع نضالاتهم.

وشجعت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجييفا، القاهرة على خفض قيمة العملة المصرية لمنع استنزاف

احتياطياتها الأجنبية.

ويدرس الاتحاد الأوروبي أيضاً تقديم خطة استثمارية متعددة المجالات لمصر بقيمة 9.8 مليار دولار، وذلك بسبب التأثير الاقتصادي الذي خلفته الحرب بين حماس وإسرائيل على المنطقة. وإذا حصلت القاهرة على مثل هذا الاتفاق، فمن المرجح أن تؤخر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بسبب تدفق الأموال الإضافية على المدى القصير.

تنمية قطاعي السياحة والطاقة

ولتعزيز إيراداتها من العملات الأجنبية، ستحاول القاهرة أيضاً تعزيز قطاعات السياحة والطاقة، اللذان تضررا بشدة من الصدمات الخارجية في السنوات الأخيرة. في يناير 2023، أعلنت وزارة السياحة المصرية عن خطط لمضاعفة عدد زوار البلاد إلى 30 مليون بحلول عام ، وفقاً للتقرير.

وبعد الحصول على ولاية أخرى، ستواصل إدارة السيسي العمل لتحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ تدابير تهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في السياحة وإدارة المواقع الأثرية، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية.

ومع ذلك، أثبت قطاع السياحة في مصر أنه معرض للغاية للصدمات الخارجية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19، والغزو الروسي لأوكرانيا، ومؤخراً الحرب بين حماس وإسرائيل. وهذه القابلية للتأثر بالاضطرابات الاقتصادية العالمية والاضطرابات الإقليمية - إلى جانب التصنيف الائتماني المتدهور لمصر - تجعلها استثماراً محفوفاً بالمخاطر، الأمر الذي سيعقد قدرة القاهرة على تأمين التمويل الخاص اللازم لتنمية صناعة السياحة.

وللحصول على مصدر مستقر للعملة الأجنبية، تخطط الحكومة أيضاً لتوسيع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، بهدف زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 40% اعتباراً من عام 2025. لكن نمو قطاع الطاقة سيعتمد في جزء منه على واردات الغاز الطبيعي الأجنبية - معظمها من إسرائيل - لتصديرها بعد ذلك كغاز مسال، وتعتمد قدرة مصر على التصدير على كمية الغاز الطبيعي التي يمكنها استيرادها، فضلًا عن قدراتها الإنتاجية المحلية واحتياجات الاستهلاك المحلي.

ومنذ بداية الحرب بين إسرائيل وحماس، انخفض قطاع السياحة في مصر بنحو 10%. وفي الوقت نفسه، عانى قطاع الطاقة من انخفاض كميات واردات الغاز الطبيعي من إسرائيل وارتفاع أسعار النفط المحلية في أوائل نوفمبر. ومن شأن زيادة الاستثمار الحكومي أن يساعد هذه القطاعات على التعافي على المدى الطويل، ولكنه سيجعل الاقتصاد المصري أكثر عرضة للصدمات الخارجية المستقبلية في حالة اندلاع صراعات أخرى في المنطقة.

أعلنت وزارة الطاقة المصرية عن خطط لزيادة واردات الغاز الطبيعي من إسرائيل والبدء في التنقيب عن النفط والغاز بحثًا عن مصادر بحرية إضافية من المتوقع اكتشافها بحلول عام 2025. وقد جعلت محطتي تصدير الغاز الطبيعي المسال في مصر من مصر مركزًا إقليميًا للغاز الطبيعي في البحر المتوسط. وتمتلك دول أخرى، بما في ذلك إسرائيل وقبرص، حقول غاز، لكن الغاز الطبيعي سيحتاج إلى تحويله إلى غاز طبيعي مسال لتصديره إلى أوروبا.

العلاقات مع إسرائيل

ويتوقع التقرير أن تحافظ مصر على علاقات عملية مع إسرائيل حتى في حالة نشوب حرب ممتدة في غزة، ومن المرجح أن تزيد تجارة الطاقة مع البلاد بعد انتهاء الصراع في نهاية المطاف. وعلى الرغم من الدعم الشعبي المصري

القوي للقضية الفلسطينية، ستحافظ القاهرة على علاقات عملية مع إسرائيل لتسهيل نمو قطاع الطاقة في مصر، والذي يتضمن زيادة واردات الغاز الطبيعي الإسرائيلي لتصديره كغاز طبيعي مسال.

وستواصل إدارة السيسي أيضًا التعاون في المبادرات المشتركة القائمة مع إسرائيل، مثل أمن الحدود، وتسهيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى غزة، والتجارة الثنائية. وستنضم القاهرة إلى الدول العربية في المفاوضات وخطط ما بعد الحرب للحكم في غزة وستتخذ نهجًا عمليًا بسبب حدودها المشتركة مع إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم مصر خطط ما بعد الحرب للحكم في غزة والتي تقلل من احتمالات نشوب مزيد من القتال وتعزيز الأمن الإقليمي من خلال اقتراح إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح أو دولة تتمتع بقوة أمنية دولية مؤقتة. ومن المرجح أن تؤجل مصر توقيع أي اتفاقيات اقتصادية إضافية مع إسرائيل إلى ما بعد الحرب لمنع الاضطرابات الداخلية بين سكانها المؤيدين للفلسطينيين والتي يمكن أن تتحول إلى احتجاجات أوسع مناهضة للحكومة.

ومع ذلك، إذا أدت الحرب بين حماس وإسرائيل إلى نزوح جماعي للفلسطينيين أو إلى وضع حكم لا يتمتع فيه الفلسطينيون في غزة بدرجة من الحكم الذاتي، فسوف تضطر القاهرة إلى تعزيز حدودها مع إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توتر العلاقات الثنائية، لكن من غير المرجح أن تقوم مصر بأي عمل عسكري ضد إسرائيل.

وفي 24 نوفمبر، اقترح السيسي إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح بضمانات ووجود قوات أوروبية أو أمريكية أو تابعة للأمم المتحدة.

تمديد حكمه

وأخيرًا، سيعمل السيسي إما على تمديد فترة حكمه من خلال إصلاح دستوري آخر، أو ترسيخ إرثه من خلال خليفة يجري اختيارها بعناية. وبعد الإصلاح الدستوري في عام 2019 الذي مكنه من الترشح لولاية ثالثة، من المرجح أن يبحث السيسي عن طرق إضافية للبقاء في السلطة، وفقًا للتقرير.

وقد عزز الرئيس المصري سلطته مع الجيش وخنق المعارضة من خلال حملات القمع السياسي والاعتقالات الجماعية. وبعد إعادة انتخابه المرجحة للغاية، قد يدعو السيسي إلى إصلاح الدستور مرة أخرى لتوسيع قدرته على البقاء في منصبه. وإذا فاز في الانتخابات بأغلبية ساحقة، كما هو متوقع، فمن المرجح أن يتمكن من الاستفادة من النتائج للدعوة إلى فترة ولاية إضافية.

من المرجح أن تؤدي حملات القمع التي تشنها إدارة السيسي على المعارضة السياسية إلى منع أي احتجاجات حاشدة إذا سعى إلى تمديد قبضته على السلطة، ولكن مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تحدث إذا تدهورت الظروف الاقتصادية تدهورًا كبيرًا. وبدلًا من ذلك، على الرغم من أنه أقل احتمالًا، قد يقوم السيسي بتعيين خليفة له، على الأرجح نجله محمود السيسي، لتنفيذ السياسات التي سنها خلال إدارته.